الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
1 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سكينر – كليه أرينالس ..... (غواتيمالا)

المحتويات

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٢٦ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (*تابع*)

(A/73/69-E/2018/47 و A/73/287 و A/73/293)

١ - **السيدة لورا – سانتوس** (الفلبين): في سياق إعرابها عن القلق إزاء ارتفاع مستوى الجوع في العالم الوارد وصفه في تقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/73/293) و*حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٨*، قالت إن الأمن الغذائي مهدد من جراء تغير المناخ وانعدام الاستقرار والنزاع في العديد من البلدان. وتؤدي الزراعة دورا رئيسيا في اقتصاد بلدها، حيث تُستخدم ثلث القوى العاملة في الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة. وعلى الصعيد العالمي، إن الأسر التي تدير أكثر من ٥٠٠ مليون مزرعة تنتج أكثر من ٨٠ في المائة من الغذاء الذي ينتجه كوكب الأرض. ولهذا السبب، فإن بلدها يؤيد بقوة قرار الجمعية العامة المتعلق بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨). وأضافت تقول إن حكومة بلدها تستثمر في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك لتعزيز الإنتاج والقضاء على الفقر؛ وتشمل المبادرات برنامجا لتيسير حصول الأسر العاملة في المزارع الصغيرة وصيد الأسماك الصغير نطاق على قروض.

٢ - ويشجع بلدها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، التي أجرت دراسة عن استهلاك الأغذية في البلد وتركز حاليا على الأمن الغذائي والتغذية فيه، على مواصلة العمل مع كيانات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المجالات التي تتم معالجتها على أفضل وجه على المستوى الإقليمي، بما في ذلك البحوث الزراعية ونظام منسق لتوسيم الأغذية. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع مساعدة الدول الأعضاء على إعمال المزيد من المساءلة بين الحكومة والوكالات الدولية المشاركة في الجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتحتاج البلدان النامية إلى المزيد من المساعدة للتعامل مع تلك المسائل في أوقات النزاع والكوارث. واختتمت قائلة إن بلدها يرحب باقتراح إعلان يوم ٧ حزيران/يونيه من كل سنة اليوم العالمي لسلامة الأغذية.

٣ - **السيد أوتايتيب** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الزراعة تستخدم أكثر من ٧٠ في المائة من القوى العاملة في بلده. وتولي حكومة بلده أهمية كبيرة لتنمية الزراعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٢. وقد أنشأت لجنة وطنية للتغذية في عام ٢٠٠٩ وتقوم بتنفيذ خطة عمل واستراتيجية بشأن التغذية. وتشمل التدابير الأخرى بناء قدرات رابطة المزارعين والمزارعات، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتعزيز مستوى التكنولوجيا، وتيسير وصول المزارعين والمزارعات إلى المنتجات المالية. ويعمل بلده أيضا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنفيذ الإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وكذلك خطة العمل الاستراتيجية لتعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال الحراجة (٢٠١٦-٢٠٢٥).

٤ - وأضاف قائلا إن بلده يواجه مشاكل ضخمة. وقد تسببت الذخائر غير المنفجرة في جعل معظم الأراضي الزراعية غير آمنة ومساحة الأراضي المروية محدودة. وتشمل التحديات الأخرى الممارسات الزراعية التي تعتمد على هطول الأمطار، وأمراض الماشية، ومحدودية الموارد المالية، وقلة القدرة على التأقلم مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ففي عام ٢٠١٨، تسببت أسوأ الفيضانات في تاريخ البلد فعلا في خسائر في الأرواح وإلحاق أضرار كبيرة بالمحاصيل والبنية التحتية. إلا أن الحكومة، بدعم من الجهات الشريكة في التنمية ووكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، قد حسنت آليات رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجمع المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية.

٥ - **السيد بانابوك** (سري لانكا): مشيرا بقلق بالغ إلى أن أكثر من ١٥١ مليون طفل وطفلة دون سن الخامسة يعانون من التقزم و ٥٠ مليون آخرين من الهزال، قال إن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية المستدامة والاستثمار المستدام في قطاع الزراعة أمور حيوية لكسر حلقة الفقر والجوع وسوء التغذية. فإن النشاط الزراعي راسخ في تاريخ بلده ولكن تغير المناخ أصبح يشكل تهديداً جسيما لمزارعي ومزارعات الأرز في البلد على وجه الخصوص. وفي عام ٢٠١٦، أدى ارتفاع درجات الحرارة وتساقط الأمطار غير المنتظم إلى أسوأ حالة جفاف شهدها البلد منذ أكثر من ٤٠ عاما، و إلى فيضانات شديدة في العام التالي. وقد ترتبت على تدمير المحاصيل المحلية الناجم عن ذلك آثار خطيرة بالنسبة إلى إنتاج الأغذية.

٦ - وقد شرعت الحكومة في وضع العديد من السياسات والخطط للتخفيف من آثار تغير المناخ والأخذ بمبادرات الزراعة الذكية مناخيا، بما في ذلك تجميع مياه الأمطار وتنويع المحاصيل وزيادة الاستفادة من التكنولوجيا وزراعة المحاصيل التي تكون أكثر مقاومة

لآثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، وفي إطار سياسة التغذية الوطنية التي يعتمدها بلده، أُطلقت مبادرات لضمان توافر ما يكفي من الأغذية للجميع. ويعمل بلده عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تحسين تغذية الأمهات والأطفال والطفلات.

٧ - **السيد أندامبي** (كينيا): قال إن بلده يؤيد نداءات الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تعزيز نظم الإنتاج الغذائي المستدامة. وفي بلده، تسهم الزراعة مباشرة بما نسبته ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبطريقة غير مباشرة بنسبة أخرى منه تبلغ ٢٧ في المائة. وتسهم بنسبة ٤٥ في المائة من الإيرادات الحكومية، وتشكل نصف عائدات البلد من التصدير وتولد ٦٠ في المائة من فرص العمل. وتُستمد معيشة أكثر من أربعة أخماس سكان الريف من الأنشطة المتصلة بالزراعة. وإلى جانب التصنيع، تمثل التغطية الصحية الشاملة والمساكن الميسورة التكلفة والأمن الغذائي والتغذية محور تركيز السياسات الوطنية. وتعتزم حكومة بلده توسيع نطاق الأراضي التي تزرع فيها الذرة والبطاطا والأرز في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص؛ ومن المتوقع أن يزداد إنتاج الذرة والبطاطا بأكثر من النصف بحلول عام ٢٠٢٢. وسيوفر المتعاقدون من مزارعين ومزارعات الاحتياطي الاستراتيجي من الأغذية وستُوظف الاستثمارات لخفض الفاقد بعد الحصاد. وعلاوة على ذلك، سيتم إصلاح مواقع تلقي كميات الأسماك المصيدة في بحيرة فيكتوريا.

٨ - ولا يزال القرن الأفريقي يعاني من الجفاف والمجاعة؛ ففي أجزاء من شمال كينيا، تتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد العامة نسبة ٣٠ في المائة. ولذلك بدأت الحكومة تتبع في سياق سياستها العامة نهجاً ثلاثي المحاور إزاء الأمن الغذائي يتناول العرض والأسعار والدخل. وتشمل المبادرات المتعلقة بالعرض الإعانات، وتحسين البحوث والبنية التحتية الريفية، ومنح الائتمانات لأغراض الزراعة وتنمية الأسواق الريفية والمهارات في مجال الأعمال التجارية لدى المزارعين والمزارعات. وقد أدى شراء الحكومة للذرة بأسعار تفوق سعر السوق إلى تحقيق استقرار أسعار ذلك المحصول وتعزيز الاحتياطيات الاستراتيجية من الأغذية. وقد أسهم توفير التعليم المجاني وخفض تكاليف الرعاية الصحية العامة إلى تمكين الأشخاص الذين ازداد دخلهم المتاح من الإنفاق على الأغذية.

٩ - وتقوم الحكومة بدعم أسعار الأسمدة وتعتبر تخزين المحاصيل وسيلة لتلبية احتياجات الناس في المناطق المنكوبة بالجفاف. ويولي بلده أهمية كبيرة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وعلى وجه الخصوص، لأشكال التقدم في مجال تكنولوجيا البذور والري، وقد شارك في استضافة حدث جانبي بشأن البيانات المتعلقة بالقضاء على الجوع خلال الجزء الرفيع المستوى من دورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين. وما يقرب من ربع جميع المشاريع المبتدئة في مجال التكنولوجيا الزراعية في أفريقيا تم إطلاقها في كينيا؛ ويمثل الابتكار في مجال الأعمال التجارية في القطاع الزراعي عنصراً أساسياً لضمان الأمن الغذائي. وبالمثل، فإن الشراكات بين الأوساط الأكاديمية والقطاعين العام والخاص والاستثمار المتزايد والجيد في قطاع الزراعة واستخدام التكنولوجيا ومصادر البيانات الجديدة كلها عوامل بالغة الأهمية لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة ومعالجة تغير المناخ.

١٠ - **السيد كوليبالي** (مالي): قال إن قطاع الزراعة يمثل الدعامة الأساسية لاقتصاد بلده، حيث يشكل ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم ما يقرب من أربعة أخماس القوى العاملة. وقد خطى بلده خطوات كبيرة فيما يتعلق بخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع أو سوء التغذية. إلا أنه يواجه تحديات هائلة، بما يشمل توفير الأمن الغذائي والتغذوي لأعداد متزايدة من السكان؛ وإدارة الموارد الطبيعية في سياق تغير المناخ؛ وضرورة تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لما ينتجه البلد من سلع زراعية في الأسواق الوطنية ودون الإقليمية والدولية؛ وضرورة حماية دخل المزارعين والمزارعات وزيادته؛ وإدارة المياه؛ وإدارة منظمات المنتجين والمنتجات؛ وتوفير الفرص للمزارعين والمزارعات من أجل الحصول على الائتمانات.

١١ - وبغية تعزيز التكنولوجيا في الإنتاج الزراعي وتحسين سلسلة القيمة الزراعية، سنت حكومة بلده تشريعات تغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاع الزراعة. ووضعت سياسة وطنية للتنمية الزراعية، تقوم لجنة يرأسها الرئيس بالإشراف على تنفيذها. وقد بُذلت جهود كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي وميكنته، بسبل منها إنشاء مصانع تجميع الجرارات وتوزيع ١ ٠٠٠ جرار على المزارعين والمزارعات، وتنفيذ تدابير تضمن حيازة الأراضي وتقديم الإعانات. وللسنة الخامسة على التوالي، تخصص الحكومة ١٥ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة، متجاوزة بذلك التزامها بموجب إعلان مابوتو المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا. وقد أدى تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية التي وضعتها الحكومة إلى تحقيق زيادة سنوية بنسبة ٨ في

المائة في إنتاج الحبوب في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية بذل المزيد من الجهود المشتركة لتحقيق الهدف ٢.

١٢ - **السيدة فان فين** (فنلندا): قالت إن الصحة النباتية أساسية لتحقيق الأمن الغذائي. ويشكل انتشار الآفات والأمراض تهديدًا كبيرًا للزراعة والبيئة - وهو تهديد يزداد حدة من جراء ازدياد التجارة الدولية في السلع الزراعية والتجارة عبر الإنترنت والسفر. وفي كل عام، تؤدي الأضرار التي تُلحقها الآفات الغازية بالمحاصيل إلى تكبد التجارة الزراعية خسائر تبلغ قيمتها ٢٢٠ بليون دولار. كما أن الآفات من العوامل الرئيسية التي تتسبب في فقدان التنوع البيولوجي. فكثيرا ما لا يكون لها أعداء طبيعيون، ويمكنها بالتالي التفوق على الأنواع المحلية في الحصول على الموارد. وتعاني أفريقيا من انتشار الآفات وتتضرر أجزاء من أوروبا من جراء ما يصيب أشجار الزيتون من مرض. وعلى الرغم من المخاطر المتزايدة التي يشكلها انتشار الآفات، فإن العديد من البلدان تخصص قدرا أقل من الموارد للبحوث والخدمات المتعلقة بالصحة النباتية. ولذلك يقترح بلدها إعلان عام ٢٠٢٠ السنة الدولية للصحة النباتية من أجل التوعية بأهمية الصحة النباتية للأمن الغذائي والقضاء على الفقر والبيئة. وأعربت عن أملها في أن تحفز المبادرة الابتكارات العلمية من أجل التصدي لخطر الآفات، والممارسات المسؤولة لاحتواء انتشارها، والدعم لاستراتيجيات وخدمات الصحة النباتية الأكثر استدامة. وقالت إن المبادرة حظيت بالترحيب خلال الدورة الأربعين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٧ وإن وفدها يتطلع إلى الحصول على دعم اللجنة الثانية لها أيضاً.

١٣ - **السيد راحمانتو** (إندونيسيا): قال إن ارتفاع معدلات نقص التغذية يلقي على عاتق الجميع مسؤولية تهيئة الظروف المؤاتية لضمان الركائز الأربع للأمن الغذائي: توافر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، والانتفاع بها، واستقرارها. ففي بلده، توظف السلطات استثمارات طائلة في تنمية المناطق الريفية وهياكلها الأساسية، مع التركيز على إصلاح الأراضي وتعزيز الحراجة الاجتماعية بهدف تمكين المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحرجية وحولها من إدارة مصادر غذائها على نحو مستدام. ومن خلال الاستثمار في تنويع الأغذية الأساسية المحلية وتحسين نوعيتها، تشجع السلطات إنتاج الأغذية القائم على الاكتفاء الذاتي، لا سيما في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتلك التي يغطيها البرنامج الوطني لمكافحة التقزم. فما ينطوي عليه ذلك من أنشطة كثيفة العمالة من شأنه أيضا أن يعزز اقتصاد تلك المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، تُبذل الجهود لربط المزارعين والمزارعات بالسوق رقمياً، مما من شأنه أن يعزز دخلهم. وتمثل إمكانية الحصول على التعليم والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي عنصراً أساسياً لتوفير الأمن الغذائي، الذي يهدده أيضا بشكل خطير تغير المناخ. ومن شأن عمليات نقل التكنولوجيا والابتكارات في سلسلة الإمدادات الغذائية أن تسهم في تعزيز إنتاج الأغذية نوعا وكمّا.

١٤ - **السيد باراجولي** (نيبال): قال إن تفاقم انعدام الأمن الغذائي لا يطرح فقط تحديا إنمائيا، بل أيضا تحديا إنسانيا. ويمثل الفقر أحد العوامل الرئيسية المسببة للجوع. ويعيش أربعة أخماس الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في المناطق الريفية ويعتمدون إلى حد كبير على الزراعة في كسب معيشتهم. ولذلك يجب معالجة الأسباب الأساسية للجوع والفقر معاً من خلال زيادة الدخل والإنتاجية، وتأمين حقوق الحيازة لصغار الملاك، وخلق فرص العمل. ويجب زيادة الاستثمار في الزراعة زيادة كبيرة، لا سيما في البلدان التي تكون الأكثر تخلفا عن الركب؛ فما يقرب من ربع السكان في أقل البلدان نمواً يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وينبغي حماية النظم الغذائية على الصعيد المحلي ولدى الشعوب الأصلية لضمان الأمن الغذائي والحفاظ على التنوع الجيني. كما يجب معالجة تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية.

١٥ - وأضاف قائلا إن تنامي عدم اليقين فيما يتعلق بالنظام التجاري المتعدد الأطراف يؤثر سلبا على اقتصادات البلدان النامية، حيث تسهم الزراعة في نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والوظائف. فالحق الأساسي في الغذاء مكرس في دستور بلده، وهو من البلدان غير الساحلية الأقل نموا. ويمثل تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال التحديث أولوية من أولويات الحكومة، التي أطلقت في عام ٢٠١٦ خطة عمل للقضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٢٥. وإن التكنولوجيا الزراعية الميسورة التكلفة والمستدامة التي تطور بانتظام وتكون مقاومة لتأثير تغير المناخ تعتبر أساسية لتنمية أقل البلدان نموا وازدهارها.

١٦ - **السيد تياري** (بوركينا فاسو): قال إن حق الجميع في الغذاء الكافي مكرس في البرامج والصكوك الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعتمد اقتصاد بلده اعتمادا كبيرا على الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة والتعدين.

وتسهم الزراعة في ما نسبته ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفي ٨٤ في المائة من الوظائف. أما المحاصيل الرئيسية، فهي الذرة الرفيعة والدخن والذرة والأرز والفول السوداني والقطن. ويواجه القطاع الزراعي مجموعة متنوعة من الصعوبات: التصحر وتغير المناخ؛ والافتقار إلى الهياكل الأساسية للتخزين؛ وفقدان الغطاء النباتي الطبيعي؛ وتأثير المرض والآفات الغازية. وليس لدى الحكومة الميزانية الكافية لتنفيذ سياساتها وبرامجها من أجل تحقيق الأمن الغذائي بحلول عام ٢٠٢٥، وبالتالي فهي تعتمد على دعم المجتمع الدولي.

١٧ - وأضاف أن السنة الدولية للبقول في عام ٢٠١٦ أسهمت في زيادة الوعي العام بالقيمة التغذوية للبقول وفي تعزيز هذا الفرع من الزراعة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/73/287). وقد أسهم ذلك النجاح في تشجيع وفده على تقديم مشروع قرار بشأن إعلان يوم ١٠ شباط/فبراير اليوم العالمي للبقول. فمن شأن تعزيز إنتاج البقول واستهلاكها أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي؛ والصحة العامة؛ وفي جهود مكافحة الفقر وتغير المناخ، وتمكين النساء والشباب والشابات، الذين يشكلون الجزء الأكبر ممن يعمل في هذا الفرع. وقال إن وفده يحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار وتيسير اعتماده.

١٨ - **السيد القاضي** (المملكة العربية السعودية): مشيرا إلى أن قضية الأمن الغذائي، وخاصة في الدول النامية، واحدة من أهم القضايا الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، قال إن المملكة من الدول المبادرة والسباقة دائما في الاستجابة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية. فمن خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، قدمت المملكة ما يقارب الـ ٧٠٠ مليون دولار لدعم المشروعات المتعلقة بالأمن الغذائي والمياه والإصحاح البيئي والتغذية. وكانت أكثر الدول استفادة من هذه المشروعات اليمن وسوريا والصومال والروهينجا النازحون داخل ميانمار واللاجئون في بنغلاديش.

١٩ - وتماشيا مع رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية بلاده ٢٠٣٠، وضعت الحكومة استراتيجيات للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، وضمان ثبات أسعار بعض السلع، ودعم المنظمات التي تعين المواطنين من محدودي الدخل. ووضعت ضمن أهدافها تخفيض محتوى المنتجات الغذائية من السكر والملح والدهون المشبعة والمتحولة وضمان خلوها من المواد التي لها تأثير سلبي على صحة الإنسان. وألزمت الشركات بإيضاح السعرات الحرارية على منتجاتها. ووضعت استراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق نظام إنتاج غذائي مستدام للسلع ذات الميزات التفاضلية وتحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية وضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ، وتشجيع العادات الغذائية الصحية وبناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي.

٢٠ - وأضاف يقول إن مبادرة المملكة للاستثمار الزراعي في الخارج منسجمة مع توجيهات الوكالات المتخصصة لمساعدة الدول النامية على الاستثمار داخليا، وتكوين بنيتها التحتية وتوفير حوافز الاستخدام المستدام لموارد التربة والمياه وتوسيع آفاق الأسواق الزراعية والتنمية الاقتصادية في الدول المضيفة وتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها. ويتعين على الدول المضيفة توفير المناخ المناسب للاستثمار. واختتم قائلا إن وفد بلده يؤكد على أهمية تضافر الجهود الدولية للقضاء على آفتي الجوع والفقر، بما يحقق الرؤية الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٢١ - **المونسينيور غريزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن وفده يشاطر الأمين العام استنتاجه بأنه، في ظل الاتجاهات الحالية، لن يتسنى القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠ (A/73/293، الفقرة ٦٥). وقد أصبح من الواضح أنه على الرغم من أن المساعدة الإنسانية بالغة الأهمية لتفادي المجاعة، فإنها لا تكفي لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع والمجاعة. وإن الاستثمار الإضافي في الزراعة وتحسين ظروف التجارة الزراعية يمثلان وسيلة سريعة وفعالة لنقل الدخل إلى بعض فئات المزارعين والمزارعات الأكثر فقرا في العالم. وحيثما تعجز البلدان عن استقطاب الاستثمار الخاص، يجب على الحكومات أن تتدخل لزيادة قدرتها الإنتاجية.

٢٢ - وتتفاقم مشكلة الجوع وسوء التغذية بسبب النزاع العنيف، الذي يؤدي في الوقت ذاته إلى تخلف النمو والتشرد الجماعي للسكان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك بسبب انعدام الإنصاف في التوزيع الذي يتجلى في وفرة الأغذية المنتجة وهدرها والافراط في استهلاكها. فبالنسبة للبعض، يكمن حل مشكلة الجوع في العالم في خفض عدد من يتعين إطعامهم. إلا أن ذلك، حسبما ذكر البابا فرانسيس، ليس هو الحل نظراً لمستويات هدر الموارد وتبديدها. وكما قال البابا، فإن خفض عدد من يتعين إطعامهم حل من السهل تحقيقه بينما يكون من الأصعب تقاسم الغذاء. فالأمن الغذائي يستند إلى مبدأ الإنسانية؛ وحب الجار هو ضمان ليس للأمن الغذائي فحسب، بل للأمن البشري بأوسع معانيه.

٢٣ - **السيد موكافي** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة): متحدثا أيضا باسم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، قال إنه إلى جانب ارتفاع معدلات الجوع، ترتفع مستويات البدانة بمعدلات مقلقة في البلدان النامية، وكثيرا ما تتعايش مع نقص التغذية في الأسر المعيشية نفسها. وتعزى إلى النظم الغذائية غير الصحية ٦ من أصل ١٠ من عوامل خطر التعرض للأمراض غير المعدية، مما يكون له أثر سلبي على رفاه الناس والميزانيات العامة والاقتصادات الوطنية. فالنظم الزراعية والغذائية المستدامة أساسية لضمان خلو العالم من الجوع والفقر، وعكس اتجاهات زيادة الوزن والبدانة، ومعالجة الأمراض غير المعدية، وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام.

٢٤ - ومن الأعراض الأخرى لانعدام توازن النظم الغذائية انتشار الجوع والفقر المدقع في المناطق الريفية. وكثيراً ما تكون للجهات الفاعلة الريفية إمكانية محدودة للوصول إلى الأراضي والمياه والائتمان والأسواق وتكون أكثر عرضة لآثار تغير المناخ، وخاصة الجفاف. ويتعين معالجة انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة من خلال برامج الحماية الاجتماعية وبرامج النمو التي تراعي مصالح الفقراء والاعتبارات الجنسانية وتمكين الجهات الفاعلة في المناطق الريفية. وثمة حاجة إلى تحالف جديد بين المناطق الريفية والحضرية لحفز مباشرة الأعمال الحرة، وخلق فرص عمل لشباب الريف، وتوفير الغذاء المغذي لسكان المناطق الحضرية، وضمان دخل محترم للمزارعين والمزارعات. ويجب تعبئة الاستثمارات المحلية والدولية لإحداث تحول جذري في النظم الغذائية المستدامة والصحية والشاملة. وثمة حاجة أيضا إلى بيانات موثوقة وشاملة ومصنفة لتنفيذ السياسات القائمة على الأدلة ورصدها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:١٠.